اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
فاكس : 3339227
هاتف : 3335852

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر
التكامل العربي
في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية
وتحقيق الأمن الغذائي العربي

الآثار المتوقعة لاتفاقيات الغات على السياسات الزراعية والتجارة الزراعية في سورية

اعداد

الدكتور : نور الدين منى

المركز الدولي لبحوث المناطق الجافه
- ايكاردا -

بيروت 8 - 11 / 9 / 1997

الآثار المتوقعة لاتفاقيات الغات
على السياسات الزراعية والتجارة الزراعية
في سورية

الدكتور : نور الدين منى
أستاذ مساعد – كلية الزراعة جامعة حلب
ومنسق البرنامج المشترك السوري / ايكاردا

الملخص :

بدأت سورية منذ عام ١٩٨٦ ببرامج اصلاحية هدفت لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الطبيعية وتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دوره في التنمية الزراعية .

تملك سورية الميزة النسبية وميزة المنافسة لانتاج السلع الممكن تصديرها مثل القطن ، الحمص ، العدس ، الفواكه والخضراوات وتحسين وضع الأمن الغذائي وتقليل عجز الميزانية .

تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني لقيمة الصادرات للسلع الزراعية خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٢ ، وكان معامل التغير هو ٨ر٣٣ مليون دولار امريكي في العام وبلغ معدل الصادرات الزراعية ٧ر٩٪ بينما كان معامل الزمن سالبا" بالنسبة لقيمة الواردات الزراعية خلال نفس الفترة (– ٢ر٣٨) مليون دولار وهذا يعكس تحسن الميزان التجاري السوري نتيجة للسياسات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية .

وبلغ معدل النمو في قيمة الواردات (– ٥ر٢٨) مليون دولار/عام .

بالرغم من أن سورية لم توقع اتفاقيات الغات ، الا ان البرامج الاصلاحية تتوافق ومناخ الغات وتحرير التجارة ، ومثال ذلك إزالة الدعم عن مستلزمات الانتاج ، وتحرير القيود على القطاع الخاص للتصدير والاستيراد وتقليل الفجوة السعرية بين سعر المنتج والسعر العالمي للمحاصيل التي تتلقى دعما" حكوميا" . تشير الدراسة الى ان وضع الأمن الغذائي في سورية يبدو مشجعا" وستحصل سورية تحت نظام الغات والتجارة الحرة على الاكتفاء الذاتي من معظم السلع الغذائية الزراعية وسيتم تصدير الفوائض . تشير الدراسة الى ان سورية يمكن ان تتحمل تكاليف استيراد مرتفعة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والمنتجات الحيوانية . ولكن يمكن تعويض هذه الخسارة بتخفيض القيود على العديد من الصادرات السورية الزراعية والصناعية اذا أصبحت سورية عضوا" في اتفاقيات الغات .

ستؤدي العقبات الناتجة عن التعرفة وغير التعرفة في الدول النامية الى زيادة الانتاج المحلي وتخفيض الاستهلاك المحلي ، ولذلك فان اسعار السلع الزراعية يتوقع ان ترتفع في السوق السوري نتيجة لازالة الدعم عن الانتاج من جهة ولزيادة الأسعار العالمية من جهة اخرى .

الآثار المتوقعة لاتفاقيات الغات
على السياسات الزراعية والتجارة الزراعية
في سورية

١- مقدمة

يبلغ عدد سكان القطر العربي السوري ٨ر١٣ مليون نسمة حسب احصائيات عام ١٩٩٤ ، وبمعدل نمو سكاني ٣ر٣٪ ، وتبلغ مساحة القطر ٥ر١٨ مليون هكتار .

بلغت حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ٣٠٪ خلال فترة الستينات ثم انخفضت الى حوالي ٢١٪ خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ ، ويعود هذا الانخفاض الى الزيادة في انتاج البترول وتصديره وتطور القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ومع ذلك سيبقى القطاع الزراعي القطاع الاقتصادي الهام في الاقتصاد السوري ، حيث يعمل في الزراعة حوالي ٤ر٣ مليون نسمة او ما يعادل ٥ر٢٦٪ من مجموع السكان بالقطر .

يمثل الانتاج النباتي ٦٠ - ٧٠ ٪ من قيمة الانتاج الزراعي والجزء الأكبر من الصادرات الزراعية، ويمثل الانتاج النباتي المصدر الرئيسي للعمالة الزراعية والدخل ولذلك أعطى الانتاج النباتي الأولوية لتحقيق النمو والتقدم في الزراعة السورية . بينما يمثل الانتاج الحيواني ٣٠ - ٣٧٪ من قيمة الانتاج الزراعي مع تغيرات وتذبذبات تعود لمواسم الجفاف .

يسود نظام الزراعة البعلية في سورية حيث ان أكثر من ٨٠٪ من أراضي المحاصيل تخضع للزراعة البعلية خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٤ وهذا يعكس ان ظروف الطقس تلعب دورا" هاما" في التأثير على اقتصاديات الزراعة السورية حيث ان التغيرات في كميات الهطول وتوزعها تمثل مشكلة مخاطرة حقيقية للزراعة السورية .

بدأت سورية منذ عام ١٩٨٦ ببرامج اصلاحية هدفت لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الطبيعية وتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دوره في التنمية الزراعية ومن هذه البرامج : تنظيم وضبط المصروف الحكومي ، زيادة الدخل الحكومي وتحسين سياسة جباية الضرائب وتشجيع التوفير والاستثمار من خلال ادخال تغيرات في السياسة السعرية وسياسات سعر الصرف وتوجيه التسهيلات التمويلية نحو زيادة الاستثمار في الزراعة .

وكذلك أدخلت اصلاحات في التنظيمات التجارية ، وهناك عوامل ايجابية مساعدة رافقت ادخال هذه البرامج ومنها :

- زيادة انتاج البترول السوري وتصديره .

- زيادة المساعدات الأجنبية
- زيادة الانتاج والانتاجية الزراعية بشكل ملحوظ .

وللبرامج الاصلاحية حساسية سياسية وتكاليف مرتفعة في المدى القصير قبل ان تظهر الآثار الايجابية لتلك البرامج ، فمشكلة البطالة يمكن ان تكون نتيجة مباشرة للبرامج الاصلاحية قبل ان يظهر دور استثمارات القطاع الخاص في الزراعة . وكذلك فان سياسة تقليل او ازالة الدعم عن مستلزمات الانتاج وتحرير الاسعار ستضيف عبئا" ماليا" على الفقراء وخاصة في المناطق الريفية، ولهذا فان المؤسسات التمويلية العالمية تقوم بتقديم الدعم المالي لتسهيل تنفيذ تلك البرامج في المدى القصير .

تعتبر الدول العربية مستوردة بشكل واضح للمواد الغذائية وستتحمل تكاليف استيراد مرتفعة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وخاصة أسعار الحبوب والمنتجات الحيوانية ، ولكن هذه الخسارة يمكن ان تعوض في المدى الطويل في اطار التكامل الاقتصادي العربي وزيادة الفعالية الاقتصادية للدول العربية تحت مظلة النظام الجديد .

وتملك سورية الميزة النسبية وميزة المنافسة لانتاج السلع الممكن تصديرها مثل القطن ، الحمص ، العدس ، الفواكه والخضراوات وتحسين وضع الأمن الغذائي وتقليل عجز الميزانية التجارية .

٢- التجارة في سورية :

يتمثل الهدف الرئيسي لسياسة التصدير الخارجية في سورية في تشجيع تصدير السلع والخدمات لضمان الموارد اللازمة الضرورية لمواجهة متطلبات الاستيراد والديون الخارجية .

تميز الميزان التجاري السوري بالعجز خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣ (حسب أسعار ١٩٨٥ الثابتة)، ترواح العجز من ٤١٥ مليون ل.س في ١٩٧٠ الى ١١ر٤٥ مليار ل.س ومن ثم تذبذب من ١ر٦ مليار ل.س الى ١ر٧ مليار ل.س عام ١٩٩٣ كما هو موضح في الجدول (١) .

وصلت قيمة العجز التجاري الى أعلى قيمة في عام ١٩٨٧ والتي تعكس المستوى المنخفض من التصدير والذي يعود الى تدني مستوى الصادرات الزراعية ، ثم تحسن الميزان التجاري في مطلع التسعينات والذي يعكس السنوات الزراعية الجيدة بالاضافة الى الزيادة في صادرات البترول .

زادت الواردات من الموارد الغذائية في الثمانينات وكان لها آثارا" سلبية على زيادة قيمة الواردات الكلية . ان الاتجاهات الحديثة في مكونات التجارة السورية موضحة في الجدول (٢) . من

الملاحظ ان الواردات من سلع رأسمال الثابتة قد زادت أسرع من واردات السلع والخدمات من السلع الوسيطية والنهائية للاستهلاك .

ان تطور الواردات من الموجودات الثابتة الرأسمالية ارتبط كثيرا" مع الاستثمار الكلي في الزراعة وبمساهمة القطاع الخاص للرأسمال الثابت العام في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات ان هيكل التصدير كان أكثر استقرارا" للسلع الرأسمالية والسلع الوسيطية ، بينما سلع المستهلك أظهرت أكثر تذبذبا" من ٧ر١٤٪ في عام ١٩٧٠ الى ٦ر٥٪ في ١٩٨٠ في ٣ر١٨٪ في ١٩٩٣ .

٢-١ التجارة الزراعية Agric. Trade

تعتبر المنتجات الزراعية هامة جدا" في التجارة السورية ، لقد انخفضت حصة الصادرات الزراعية من ٧١,٨ ٪ عام ١٩٧٠ الى ١٤٪ في عام ١٩٩٢ هذا التغير في معايير التجارة كان يعود بشكل رئيسي الى زيادة الصادرات من البترول ، حيث ارتفعت قيمة صادرات البترول من أقل من ٢٠٠ مليون ل.س في السبعينات الى ٢٠ مليار ل.س خلال ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية من ٢٨٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٠ الى ٦٦٤ مليون دولار امريكي في عام ١٩٩٢ ولكن انخفضت قيمة الواردات من ٨٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ الى ٧١١ مليون دولار عام ١٩٩٢ (الجدول رقم ٣) .

أظهرت الصادرات والواردات الزراعية نوعا" من التذبذب مرده عدم الاستقرار في الزراعة السورية .

يوضح الجدول (٣) الميزان التجاري الرزاعي حيث انخفض العجز التجاري من ٥٠٣ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٧ مليون دولار عام ١٩٩٢ وهذا يعكس معدل نمو (١٠٪) في الصادرات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ مقارنة بمعدل نمو ٠,١٪ في الواردات الزراعية خلال نفس الفترة .

تم تقدير معادلة اتجاه زمني لقيمة الصادرات للسلع الزراعية (EV) خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ .

كان معامل الزمن (معامل التغير) هو ٣٣,٨ مليون دولار امريكي/عام وبمعنوية احصائية (٥٪) وهذا يشير الى ان الصادرات الزراعية تزيد بمعدل ٩,٧٪ . وعندما تم تقدير معادلة الاتجاه العام لقيمة الواردات الزراعية ، كان معامل الزمن سالبا" وبقيمة (-٣٨,٢) مليون دولار /عام ولكن المعامل لم يكن معنويا" من الناحية الاحصائية . وهذا

بعكس تحسن الميزان التجاري السوري نتيجة للسياسات والاجراءات الزراعية التي اتخذت في سورية . وقد قدر معدل النمو في قيمة الواردات بقيمة (٥,٢٨ -) مليون دولار/عام .
ومن المجموعات السلعية (القيمة الكلية) فان قيمة الحيوانات الحية المستوردة قد استقرت خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ولكن زادت في مطلع التسعينات (جدول ٤)
أظهرت قيم اللحوم ومشتقاتها المستوردة انخفاضا" معنويا" خلال الثمانينات وزيادة خفيفة في مطلع التسعينات .
انخفضت قيم الواردات من مشتقات الألبان والبيض بشكل كبير خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، انخفضت من ٧٧,١ مليون دولار امريكي الى ١٠,٣ مليون دولار امريكي ثم ارتفعت في عام ١٩٩٣ الى ٣٣,٤ مليون دولار امريكي (جدول رقم ٤) .
انخفضت قيمة الواردات من الفواكه والخضراوات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ولكن أظهرت زيادة في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .
أظهرت قيم الواردات من البن ، والشاي ، والبهارات والمواد العلفية اتجاه ايجابي زمني خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣ ولكن قيم الواردات من المشروبات والتبغ وزيت البذور انخفضت خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ثم أظهرت تزايدا" موجبا".
أظهرت قيم الصادرات من الحيوانات الحية والفواكه والخضراوات اتجاه ايجابي خلال ١٩٨٠ - ١٩٩٣ (الجدول رقم ٥) ، ولكن السلع الأخرى مثل الحبوب ومشتقاتها والمواد العلفية والجلود والسكر أظهرت عدم وجود أي اتجاه .
وبشكل ملحوظ ، ان الانتاج الزراعي في سورية أظهر نموا" بالاستجابة الى زيادة الطلب من جانب الضغط السكاني وزيادة الدخل الحقيقي للفرد بالاضافة الى برامج الدعم الحكومية ، ولكن الانتاج المحلي لم يكن كافيا" لمواجهة الطلب الاستهلاكي ويؤكد ذلك :
- زيادة استمرار ارتفاع اسعار المواد الغذائية على مستوى الجملة والمفرق .
- وزيادة واردات الغذاء والعجز التجاري مما أدى وبشكل بسيط الى تحقيق الاكتفاء الذاتي.
ان حصة الصادرات في القطاع الزراعي يتوقع ان تنخفض (حصة الصادرات الزراعية) من الصادرات الكلية ، مما يعول على الصادرات غير الزراعية ان تكون المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وخاصة السلع الصناعية ومنتجات المناجم وخاصة البترول الخام .
ورغم ذلك ، يبقى القطاع الزراعي هاما" في الاقتصاد السوري .

٢-٢ هيكلية التجارة البينية بين سورية والدول العربية :

تهدف السياسة الاقتصادية في سورية الى دعم " التكامل الاقتصادي العربي Arab Economic Integration " من خلال الدخول في اتفاقيات تجارية عربية واختيار المشارع المشتركة والاستفادة من الرأسمال العربي .

دخلت سورية اتفاقيات ثنائية مع دول عربية وغير عربية وفي معظم الحالات فإن هذه الاتفاقيات تحدد أنواع المنتجات التي سيتم التبادل بها ، فمثلا" ، تخضع تجارة القطن السوري لمثل هذه الاتفاقيات ، وتقوم بين سورية ومعظم الدول العربية اتفاقيات تجارية مبنية على اتفاقيات ثنائية بالإضافة الى اتفاقيات التجارة والترانزيت في ظل واطار هيكلية جامعة الدول العربية .

هناك اتفاقيات تجارية مثل :

- السوق العربية المشتركة والتي تأسست عام ١٩٦٤ وتضم (مصر ، العراق، الاردن، ليبيا ، موريتانيا، اليمن ، سورية)
- مجلس التعاون العربي : تأسس عام ١٩٨٩ ويضم (مصر ، العراق ، الاردن ، واليمن).
- اتحاد المغرب العربي وتأسس عام ١٩٨٩ ويضم (المغرب ، تونس ، الجزائر ، موريتانيا ، وليبيا) .

هذه الاتفاقيات لم تحقق أهدافها بشكل ناجح بسبب ان الكثير من هذه الدول لم تلتزم بفحوى الاتفاقيات بخصوص التعاون والتكامل الاقتصادي (البنك الدولي ١٩٩٤) .

٢-٣ التبادل التجاري الخارجي مع سورية (١٩٨٧ - ١٩٩٣):

بلغت حصة الصادرات السورية من الصادرات العربية ٣٪ عام ١٩٩١ مقارنة ب ٢٪ عام ١٩٩٢ ، بينما بلغت حصة الواردات السورية من الورادات العربية ٣٪ خلال العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ .

زادت قيمة الصادرات الزراعية السورية كنسبة من الصادرات الزراعية العربية من ٧٪ عام ١٩٩١ الى ٨,٥٪ عام ١٩٩٢ ولكن قيمة الواردات الزراعية كانت مستقرة بمعدل ٤٪ خلال الفترة ١٩٩١/١٩٩٢ .

بلغت حصة قيمة الصادرات من السلع الغذائية ٩,٥٪ مقارنة ب ٤٪ من الواردات العربية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ .

بلغت حصة قيمة الصادرات من السلع الغذائية ٩,٥٪ مقارنة ب ٤٪ من الواردات العربية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ . (جامعة الدول العربية ، ١٩٩٣)

بلغ معدل التغير في الصادرات السورية ٤,٢٪ خلال الفترة ١٩٩٢/١٩٨١ بينما بلغ معدل التغير في الواردات السورية ٦٪ خلال نفس الفترة مما يعكس التحسن والتطور في القطاع الزراي السوري.

تمتلك سورية علاقات تجارية واسعة مع الدول العربية والنامية والدول المتقدمة ويوضح الجدول /٦/ التجارة الخارجية السورية خلال الفترة ١٩٩٣/١٩٨٧ .

بالنسبة للصادرات ، يمثل سوق المجموعة الأوروبية (EC) السوق الأولى بالنسبة للصادرات السورية ، وقد بلغت نسبة الصادرات السورية الى السوق الأوروبية ٤٧٪ خلال العام ١٩٨٧ مقارنة بنسبة ٦١٪ من الصادرات السورية عام ١٩٩٣ ، واحتلت دول اوروبا الشرقية المرتبة الثانية خلال عام ١٩٨٧ وبلغت حصتها ٣٧٪ والدول العربية ٦٪ عام ١٩٨٧ ، ولكن الصورة تغيرت خلال عام ١٩٩٣ ، بحيث أصبحت حصة الصادرات مع الدول العربية ٢٤٪ مقارنة ب ٥٪ مع دول أوروبا الشرقية (الجدول ٦) .

وبالنسبة للواردات ، احتل سوق المجموعة الأوروبية المرتبة الاولى بالنسبة للواردات السورية ، حيث بلغت حصة قيمة الواردات من السوق الأوروبية ٣٥٪ من حصة مجموع قيمة الواردات السورية عام ١٩٨٧ مقارنة ب ٣٧٪ في عام ١٩٩٣ .

واحتلت مجموعة دول اوروبا الشرقية المرتبة الثانية ، وبمعدل ٢٠٪ من مجموع الواردات لعام ١٩٨٧ مقارنة ب ١٧٪ لعام ١٩٩٣ .

واحتلت الدول العربية المرتبة الثالثة ، وبلغت حصتها ١١٪ عام ١٩٨٧ مقارنة ب ٦٪ لعام ١٩٩٣ .

تراوحت قيمة الواردات السورية من الدول الأمريكية من ٧٪ عام ١٩٨٧ الى ٦٪ عام ١٩٩٣ (الجدول ٦) .

وهذه النتائج والأرقام تعكس بأن سورية تنوع في أسواق التصدير والاستيراد وتملك الفرصة للوصول الى أسواق جديدة في العالم .

٣- السياسة التسويقية في سورية Marketing Plolicy in Syria :

سيتم دراسة وتحليل السياسة التسويقية في سورية خلال مرحلتين هامتين الأولى تبدأ من ١٩٦٣ - ١٩٨٧ والتي تمثل فترة التدخل الحكومي والتخطيط المركزي للمنتجات الزراعية الرئيسية والثانية تبدأ من ١٩٨٧ وحتى الآن وتمثل مرحلى الاصلاحات الهيكلية في السياسات الزراعية والتعامل مع الظروف الدولية الاقتصادية .

٣-١ السياسة الزراعية خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٨٧ :

كان تسويق معظم المحاصيل الصناعية والحبوب والمحاصيل العلفية بالاضافة لتسويق مستلزمات الانتاج (البذار ، الأسمدة ، الكيمياويات) يخضع للسيطرة الحكومية .

تميزت تلك الفترة بسمة التوريد الاجباري للحبوب (قمح وشعير) والبقوليات (حمص وعدس) والصناعية (قطن وشوندر سكري) للجهات الرسمية . ففي حالة الحبوب ، فكان المجلس الزراعي الأعلى يحدد أسعار الدعم للمحاصيل الرئيسية ومن ثم تعلن الأسعار الرسمية التي يتم على أساسها توريد المحصول الى الجهة صاحبة العلاقة (مكتب الحبوب، المؤسسة العامة لحلج الأقطان ، المؤسسة العامة للسكر ...) وكذلك يحدد المجلس الزراعي أسعار مستلزمات الانتاج (البذار ، الأسمدة والأعلاف ..) بالاضافة الى تحديد أسعار المنتجين للمحاصيل الشتوية وبعض المحاصيل الصيفية ، حيث كان نقل الحبوب محظورا" بين المدن والأرياف بدون أذن او ترخيص وهذه الاجراءات هدفت الى عدم تشجيع المزارعين لتسويق محاصيلهم عن طريق القطاع الخاص وبالتالي كان خيار المزارع اما ان يترك المحصول للاستهلاك المنزلي او يسوقه الى مكتب الحبوب ، وكان تصدير القمح والشعير والحمص والعدس والمحاصيل الرئيسية الأخرى مقتصرا" على مكتب الحبوب .

كانت الأسعار الحكومية المضمونة تعلن قبل بدء الزراعة وتبقى الأسعار قائمة خلال فترة الموسم .

وبالنسبة لمحصول القطن ، والذي يعتبر المحصول الرائد في التصدير الزراعي السوري ، فان جميع الأقطان تحلج في الهيئة العامة لتسويق الأقطان ، وتقضي سياسة تسويق هذا المحصول ان تعطى عائدات ومصاريف لتغطي تكاليف النقل والتسويق المبكر . يتوجب على مزراعي المحاصيل الصناعية الحصول على رخص لتحديد المساحة المزروعة

والتي على أساسها يسمح لهم بالحصول على الأسمدة والقروض من المصرف الزراعي التعاوني .

بالنسبة للتبغ ، ما زال تحت اشراف المؤسسة العامة للتبغ والتي تعتبر صاحبة العلاقة والمسؤولية في منح رخص المساحات المزروعة وشراء المحصول وكذلك التخزين وتصنيع السجائر واستيراد وتصدير ورق التبغ ، وكذلك بالنسبة للشوندر السكري فان جميع عمليات التصنيع والتسويق تخضع لادارة المؤسسة العامة للسكر .

تقوم وزارة التموين والتجارة الداخلية بسن التشريعات اللازمة لتسويق محاصيل محددة بما فيها الحبوب .

لم تتبع خلال هذه الفترة أي سياسة خاصة بتحديد الهوامش الربحية ، بل كانت هناك اختلافات كثيرة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السائدة نتيجة لآثار سياسة الدعم وكان هناك السوق السوداء لبعض السلع ، وكانت معظم المستلزمات الانتاجية تحت سيطرة الحكومة ، وكان التسويق الداخلي والخارجي مقتصرا" على الجهات الرسمية .

لم يكن هناك أي شكل من الضرائب المباشرة او غير المباشرة على الانتاج الزراعي باستثناء بعض المحاصيل المخصصة للصناعة او التصدير (القطن والتبغ) . فمثلا" ، تراوح معدل الضريبة بين ١٠ - ١٢٪ من قيمة القطن المصدر والتبغ وهناك ضرائب منخفضة جدا" تفرض على المواشي (الغنم والماعز) .

٢-٣ السياسة الزراعية خلال الفترة ١٩٨٧ وحتى الآن :

نتيجة للعجز الكبير في ميزانية الحكومة نتيجة لدعم السلع الغذائية وعوامل الانتاج وكذلك زيادة الأسعار العالمية وزيادة أسعار معدلات الصرف والتي أدت الى تسريع معدلات التضخم المالي ، وبالاضافة الى تباين الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية والتي غالبا" ما تؤدي الى تدني في كفاءة توظيف الموارد الطبيعية في الزراعة وكذلك مشكلة تفتيت الحيازات وهروب الرأسمال من الزراعة الى القطاعات غير الزراعية ، وبسبب التغير التدريجي في السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق فقد اتخذت الحكومة عدة اجراءات :

- زيادة أسعار مستلزمات الانتاج منذ عام ١٩٨٧ ، فقد اتبع المجلس الزراعي الأعلى منذ عام ١٩٨٨ سياسة تسعيرية للبذار ومواد التغليف والمبيدات استنادا" الى تكاليف الانتاج او تكاليف الاستيراد ، وكذلك تم تحرير أسعار هذه المواد من الدعم الحكومي اعتبارا"

من عام ١٩٨٨ . وفي عام ١٩٩٣ أصبحت أسعار مستلزمات الانتاج ما ... ا الوقود حرة من كل أشكال الدعم الحكومي .

أدت السياسة الزراعية الجديدة (التخلص من سياسة الدعم في الزراعة) الى ارتفاع الأسعار بشكل حاد ، فمثلا" بالنسبة لعوامل الانتاج المستوردة ، فإن أسعار الأسمدة ارتفعت بمعدل ٨٩ - ١٧٩٪ خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٣ (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٩٤) . ولهذا فإن تكاليف انتاج القطن زادت للطن الواحد بحوالي ٣٧٢٪ ولانتاج الطن الواحد من العدس بمقدار ٦٤٠٪ (وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، ١٩٩٠) .

- انهاء سياسة التوريد الاجباري منذ عام ١٩٨٧ . جميع القرارات المتخذة من قبل المجلس الزراعي الأعلى ومنها تثبيت الأسعار الزراعية لم تشمل التوريد الاجباري حتى للمحاصيل الرئيسية مثل القمح والشعير ، وبالمقابل كانت الأسعار المعروضة للمزارعين أعلى من الأسعار العالمية لتشجيع التوريد الى الجهات الرسمية . حاليا" ، تم تخفيض عدد المحاصيل التي يتم تحديد أسعارها عبر القنوات الرسمية الى سبع محاصيل (القمح ، الشعير ، الحمص والعدس ، القطن والشوندر السكري ، والتبغ) .

يعلن المجلس الزراعي أسعار السلع الزراعية الاخرى بحيث يخدم السعر المعلن كحد أدنى مضمون للمزارعين مع الاشارة الى ان جميع الخضروات والفواكه تباع في السوق الحرة. لم تكن سورية بمعزل عن المتغيرات السياسة والاقتصادية التي حدثت في الثمانينات حيث اتخذت الحكومة عدة قرارات بغية ادخال استراتيجية التعددية الاقتصادية لتشجيع وتفعيل دور القطاع الخاص والمشترك بالاضافة للقطاع العام لخلق المناخ الاستثماري المناسب للتنمية الزراعية .

ومن هذه القرارات التي اتخذت :

- القرار رقم ١٦ لعام ١٩٨٦ :

ينص هذا القرار على اعطاء هامش ربحي كحوافز للمزارعين لزيادة انتاج المحاصيل الاستراتيجية حيث تراوحت الهوامش الربحية بين ٣٠ - ٨٠٪ فوق تكاليف الانتاج ، وكذلك اعطيت المحاصيل غير الاستراتيجية هامش ربحي ١٠٪ فوق تكاليف الانتاج . يخضع تسويق الفواكه والخضراوات الى ظروف الطلب والعرض ، وكذلك فان أسعار مشتقات الألبان والبيض والفروج تحدد من قبل المجلس الزراعي الأعلى .

• القرار ٧٦٦ لعام ١٩٨٧ :

ويقضي هذا القرار السماح للقطاع الخاص باستيراد الآليات الزراعية والكيماويات والأعلاف والمضادات الحيوانية .

• القرار ١١٠٩ لعام ١٩٨٨ :

وينص على السماح للقطاع الخاص باستيراد أكياس الخيش ومواد البيوت البلاستيكية وفي نفس العام أقر المجلس الزراعي الأعلى تحرير أسعار مستلزمات الانتاج (البذار ، ومواد المكافحة) من الدعم وحددت أسعارها استنادا" الى التكاليف .

• القرار ٨٨٧ لعام ١٩٨٨ :

يقضي هذا القرار السماح للقطاع الخاص بتصدير أكباش غنم العواس والماعز شريطة ان تودع عائدات التصدير وتصرف في البنك المركزي بسعر تشجيعي (٤٢ ل.س للدولار الأمريكي الواحد) .

• القرار ١٠٤٨ لعام ١٩٨٩ :

ينص على اعطاء الحق لمصدري الخضراوات والفواكه بالحصول على ٧٥٪ من عائدات التصدير بالعملة الصعبة وتصريف ٢٥٪ فقط بالسعر السائد .

• القرار ٢٣١٥ لعام ١٩٩٠ :

اعطى هذا القرار الحق للقطاع الخاص بتصدير الفواكه والخضراوات واستيراد كل السلع المسموح بها من قبل الدولة .

• القرار رقم ٦٣ لعام ١٩٩٠ :

ويقتضي هذا القرار ولأول مرة السماح للقطاع الخاص باستيراد السكر والبن والشاي والرز والزيت النباتي .

• القانون ١٠ لعام ١٩٩١ (قانون الاستثمار) :

اعطى القانون المزيد من حرية التعاول والمميزات لزيادة الاستثمار في الزراعة ، حيث ارتفع الاستثمار من ٣٤١٨ ملون ل.س عام ١٩٩٠ الى ٦٤٤٥ مليون ل.س لعام ١٩٩٣ ، وهذه الزيادة تمثل ٨٥٪ نتيجة للتغير في السياسة التسويقية والسياسة التجارية وسياسة صرف العملات . وفي هذه الفترة سمح للقطاع الخاص بتصدير زيت الزيتون اعتبارا" من عام ١٩٩١ .

وفي عام ١٩٩٣ ، سمح المجلس الزراعي الأعلى للقطاع الخاص اضافة للقطاع العام بتسويق الحمص والعدس داخليا" وخارجيا" .

• القرار رقم ٨ لعام ١٩٩٣ :

يقضي هذا القرار بحرية التجارة للمنتجات الزراعية غير الاستراتيجية من قبل القطاع العام والخاص معا".

وبهذا يمكن القول ان القطاع الخاص أعطي الحق في استيراد مستلزمات الانتاج وتصدير السلع الزراعية ، وان الهدف الرئيسي من السياسة التجارية الجديدة هو تخفيض عجز الميزان التجاري بتحقيق فائض للتصدير وادخال اصلاحات جديدة للتعرفة الجمركية وتحسين العلاقات التجارية مع الدول النامية والمتقدمة للحصول على امكانية التبادل مع أسواق تلك الدول .

ومن المفيد الاشارة الى ان كمية القروض التي أعطيت للاستثمار في الزراعة ارتفعت ١٣ مرة خلال ١٩٨٥ – ١٩٩٣ وذلك بسبب شراء تكنولوجيا الري وغيرها .

٤- الاصلاحات الهيكلية والبرامج الاصلاحية في السياسة الزراعية السورية :

يعمل القطاع الزراعي في سورية في اطار استرتيجي متكامل استجابة للمتطلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تفرزها الظروف المحلية والدولية .

لقد شهدت الزراعة في النصف الثاني من الثمانينات وحسب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تغيرات وتوجيهات نحو تحرير الزراعة عبر اتباع سياسة زراعية تدريجية شريطة ان لا تؤثر بشكل سلبي على جميع شرائح المجتمع (المنتج والمستهلك) ،

ومن هذه التغيرات ، التغيير في المنهج التخطيطي أي الانتقال من التخطيط المركزي الى التخطيط التوجيهي (تخطيط موجه) بحيث يكون المنتج مشمولا" في العملية التخطيطية ، واصلاح فلسفة ادارة الموارد الزراعية وآلية ادراك الأهداف الاستراتيجية بهدف توسيع وتطوير دور جميع القطاعات الاقتصادية .

شملت الاصلاحات الجانب المؤسساتي وحرية توزيع مستلزمات الانتاج والتجارة الخارجية والتخلص التدريجي من سياسة التدخل التي تؤدي الى حظر التصدير .

يمكن تلخيص أهداف البرامج الاصلاحية التي اعتمدتها الحكومة بالآتي :

- زيادة كفاءة استخدام وادارة الموارد الزراعية .
- تحقيق الأمن الغذائي وزيادة معدلات التصدير .
- تكامل الانتاج النباتي والحيواني
- تأمين المواد الخام اللازمة للصناعة.
- تحقيق التنمية الزراعية والحفاظ على البيئة
- معالجة مشكلة البطالة وتأمين فرص عمل جديدة
- تأكيد العدالة الاقتصادية في توزيع الدخول .

٥- التقديرات المتوقعة لآثار الغات على الزراعة العربية :

تشير معظم الدراسات الى ان آثار الغات ستؤدي الى (Islam , 1988) :

- ارتفاع أسعار معظم السلع الزراعية عالميا" ، وعلى الأقل في المدى القصير ، بالنسبة للسلع ذات الحماية الواضحة في الدول المصدرة والمنتجة (السكر ، اللحوم الحمراء ، ومشتقات الألبان) فان ارتفاع اسعارها يتوقع ان يزيد بمعدل ١٠ - ٣٠٪ .
- يتوقع تخفيض عدم الاستقرار السعري في اسواق الحبوب والمواشي .
- اذا غطت اتفاقيات الغات تحرير التجارة لجميع السلع ، فانه يتوقع للدول العربية ان تزيد من أرباح صادراتها من السلع التالية (السكر ، المشروبات ، التبغ ، اللحوم ، البن، الزيوت النباتية ، والدهون) .

تعتبر الدول العربية بحاجة لإيجاد فرصا" جديدة وامكانية الوصول للأسواق في الدول المتقدمة وخاصة للسلع الزراعية والمنتجات البترولية والكيميائية والمنسوجات .

تواجه السلع العربية الزراعية مثل الفواكه والخضراوات والبطاطا والتمور والزيتون والبصل عقبات التعرفة الجمركية وعقبات غير التعرفة في دول حوض البحر الأبيض المتوسط .

٥-١ الآثار الخاصة لاتفاقيات الغات على الزراعة العربية :

١. ازالة الدعم عن الصادرات :

تشير الدراسات الاقتصادية الى ان ازالة او تخفيض الدعم عن مستلزمات الانتاج في الدول المتقدمة سيؤدي الى زيادة أسعار السلع الزراعية المستوردة من تلك الدول ، حيث تشير احصائيات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الى ان الدول المتقدمة انتجت خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٢) ٥٨٪ من انتاج القمح وتملك الميزة النسبية في انتاج مشتقات الألبان والحبوب الخشنة بينما تملك الدول النامية الميزة في انتاج القطن ، السكر ، البن والشاي .

بلغت صادرات الدول المتقدمة من القمح ٨٧٪ و٧٥٪ من الحبوب الخشنة و٦٦٪ من لحوم الأبقار و٧٠٪ من مشتقات الألبان (FAO, ١٩٩٣) . واستوردت الدول المتقدمة خلال نفس الفترة ٣١٪ من مجموع واردات القمح و٥٥٪ من واردات الحبوب الخشنة و٦٥٪ من لحوم البقر و٦٦٪ من التبغ و٢٨٪ من الأرز .

ارتفعت أسعار السلع المصدرة من قبل الدول المتقدمة خلال التسعينات ١٠٪ للحبوب ، ١٢٪ للبطاطا ، ١٦٪ للسكر ، ١٥٪ للحوم و٢٧٪ لمشتقات الألبان و١٢٪ للبيض (منى ، نجار ، ١٩٩٣) .

وقد اعتمد هذا التقدير على حقيقة ان الجزء الرئيسي لانتاج القمح والذرة ومشتقات الألبان يتركز في الولايات المتحدة واوربا ، حيث يتلقى المزارعون في تلك الدول دعما" كبيرا" لمستلزمات الانتاج .

واستنادا" الى تقديرات (١٩٩٤) Salimفان جميع الدول العربية دون استثناء ستواجه خسارة في التجارة الخارجية في المدى القصير وسيزداد العجز في الميزان التجاري ، حيث قدرت الخسارة في التجارة العربية بمقدار ٦٠٠ مليون دولار امريكي سنويا" .

٢- الأثر على تخفيض الضريبة Tax reduction

تختلف معدلات الضريبة على السلع الزراعية المستوردة من بلد لآخر ، وتحت مظلة الغات ، فان معدل التخفيض الضريبي سيبلغ ٣٦٪ في الدول المتقدمة مقارنة ب ٢٤٪ في الدول النامية خلال فترة تطبيق وتنفيذ الاتفاقيات (٦ سنوات للدول المتقدمة و١٠ سنوات للدول النامية) .

يتوقع ان لا تؤدي سياسة التخفيض الضريبي أثرا" سلبيا" على الدول العربية لأن معظم السلع الزراعية المستوردة معفاة من الضرائب وان التخفيض الضريبي على السلع غير الزراعية سيكون له أثرا" طفيفا" على عائدات الدخل القومي .

يمكن الاستقراء بسهولة بأن بعض الدول العربية ومنها سورية تملك ميزة في تصدير الخضراوات والفواكه سوف تستفيد من معايير تخفيض الضرائب المتخذة من قبل الدول المتقدمة وذلك عن طريق الحصول والوصول الى أسواق جديدة والقدرة على التنافس .

٢-٥ بعض الآثار الأخرى :

ستؤدي اتفاقيات الغات الى زيادة التنافس بين الدول في المنطقة لانتاج السلع ذات الميزة النسبية (انتاجها بأقل تكلفة ممكنة وبنوعية مقياسية مقبولة عالميا").يتوجب على الدول العربية التحضير لمواجهة التنافس الاقتصادي وذلك بتبني معدلا تكنولوجيا" وتطوير نظم الانتاج المستديمة والتي تستخدم المواد الطبيعية بكفاءة عالية وسيحفز نظام الغات تطوير وتسريع الزراعة المستديمة في الأراضي الجافة وذلك عن طريق التكامل بين الانتاج النباتي والحيواني لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء والعلف . ونتيجة للتغيرات في سياسة الحماية والدعم في الدول العربية ، يتوقع ان يحدث تغيرا" في هيكلية الدورات الزراعية وذلك نتيجة لادخال المحاصيل ذات الميزة النسبية والأكثر ربحية والتوسع في زراعتها وسيتم تقليص مساحات المحاصيل التي لا تملك ميزة نسبية في انتاجها والأقل ربحية .

٦ – تقييم آثار الغات على سياسات التنمية الزراعية في سورية :

لم توقع سورية اتفاقيات الغات بعد، ولكن الحكومة السورية قد اتخذت العديد من البرامج الاصلاحية والتغيرات الهيكلية تمشيا" مع مناخ نظام الغات لتحرير التجارة .

وللاستفادة من التغيرات التي حدثت نتيجة لنظام الغات ، بدأت سورية بتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دورا" هاما" في عملية التنمية الزراعية باتباع سياسات جديدة ومنها :

- إزالة الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعي والتخلص من التدخل الحكومي في سياسة التوريد الاجباري لمعظم المحاصيل الرئيسية وكذلك تحديد الأسعار .
- تحرير القيود على القطاع الخاص لتصدير واستيراد المواد الزراعية . وقد تحسنت الثقة بالقطاع الخاص ، وان نسبة القروض الممنوحة للمزارعين ارتفعت من ٤٨٪ عام ١٩٨٥ الى ٥٧٪ عام ١٩٩٣ (شيباني ، ١٩٩٤) .
- تقليل الفجوة السعرية بين سعر المنتج والسعر العالمي للمحاصيل التي تتلقى دعما" حكوميا" (القطن والقمح) . وقد تبنت الحكومة السورية خطا" تنمويا" زراعيا" لتقليل التباينات في الانتاج الزراعي وذلك عن طريق توسيع الأراضي المروية وذلك بتشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع الري الزراعي وتحسين كفاءة استعمال المياه واتباع سياسة الحصص المائية بدلا" من سياسة التسعير المائي .

٦-١ آثار الغات على الأمن الغذائي Food security

يعتبر الأمن الغذائي هدفا" استراتيجيا" جوهريا" في السياسة الزراعية السورية . وتسعى الحكومة الى تحقيق النظام الانتاجي الذي يتصف بالديمومة والذي يعكس الكفاءة في توزيع استخدام الموارد الطبيعية ويشجع مبدأ الميزة النسبية في الانتاج الزراعي وتصدير الفائض من الانتاج الممكن .

وهذا النظام الانتاجي يحتاج الى صياغة سياسات زراعية سليمة تخص السياسة السعرية والتجارية .

عانت سورية في أواخر الثمانينات من نقص في انتاج الخضراوات والفواكه (التفاح والحمضيات) والسكر واللحوم الحمراء والدواجن والحليب ولكن كان النقص الشديد بالنسبة للسكر حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للسكر ١١٪ وللحمضيات ٣٣٪ وللاسماك

٦١٪ وللتفاح ٧١٪ وبالنسبة لبقية السلع تراوحت نسبة الاكتفاء بين ٨٨٪ و٩٨٪ خلال الفترة ١٩٨٦/٨٩ (منى ، نجار ١٩٩٤) .

وبالرغم من معدل النمو السكاني المرتفع نسبيا" تمكنت سورية من تحسين وضع الأمن الغذائي حيث ان نسبة الاكتفاء الذاتي كانت أقل من ١٠٠٪ لخمس سلع فقط (السكر ، الزيت النباتي ، القمح ، اللحوم الحمراء والحليب) ، (الجدول رقم ٧).

زادت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٤٥٪ للقمح عام ١٩٨٢ الى ٩٨,٢٥٪ عام ١٩٩٢ وللبطاطا من ٨٩٪ عام ١٩٨٢ الى ١٤٤,٧٥٪ عام ١٩٩٢ وللدهون والزيوت من ٤١٪ عام ١٩٨٢ الى ٨٣٪ عام ١٩٩٢ ، وللحليب من ٥٣٪ عام ١٩٨٢ الى ٩١,٣٥٪ عام ١٩٩٢ /الجدول رقم ٧/.

ويمكن القول ان نسبة الاكتفاء الذاتي تراوحت بين ٣٤,٥٪ للسكر الى ١٤٤,٧٥٪ للبطاطا عام ١٩٩٢ (باستثناء الرز حيث ان نسبة الاكتفاء الذاتي هي صفر) يوضح الجدول (٧) نسب الاكتفاء الذاتي في الدول العربية للمقارنة مع وضع الأمن الغذائي في سورية .

تراوحت نسب الاكتفاء الذاتي للدول العربية بين ٣٧,٣٤٪ للدهون والزيوت الى ١٢١٪ للأسماك ، مما يعكس العجز والنقص في السع الغذائية الرئيسية مثل القمح والزيت النباتي والسكر والفواكه .

تملك سورية ميزة نسبية في انتاج البقوليات القرنية حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي ١١٢٪ مقارنة بنسبة الاكتفاء الذاتي في الدول العربية والتي بلغت ٦٤٪ وللحليب ٩١,٤٪ في سورية مقارنة ب ٦١,٧٪ في الدول العربية .

وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في سورية ٧٩,٤٪ بالنسبة للحبوب مقارنة ب ٥٤,٨٦٪ في الدول العربية .

تشير الأرقام والنتائج المدروسة الى ان وضع الأمن الغذائي في سورية يبدو مشجعا" ، وستحصل سورية تحت نظام الغات والتجارة الحرة على الاكتفاء الذاتي من معظم السلع الغذائية الزراعية وسيتم تصدير الفوائض .

٦-٢ أثر اتفاقيات الغات على التجارة الزراعية السورية :

تعتبر سورية بلدا" مستوردا" للسلع الزراعية . وكما تم تخفيض دعم مستلزمات الانتاج الزراعي ، تم تشجيع سياسات التصدير .فانه من المتوقع ان ترتفع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية وكذلك في السوق العالمية ، ولهذا يمكن أن تتحمل سورية تكاليف

استيراد مرتفعة نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والمنتجات الحيوانية ولكن يمكن تعويض هذه الخسارة بتخفيض القيود على العديد من الصادرات السورية الزراعية والصناعية اذا أصبحت سورية عضوا" في اتفاقيات الغات .

ويمكن تعميم هذه الظاهرة على الدول العربية ، ولذلك يتوقع ان تواجه الدول المستوردة للغذاء مصاعب مالية في المدى القصير . وستواجه الدول النامية بشكل عام والدول المستوردة بشكل كامل للمواد الغذائية مصاعب في عرض الغذاء لمواجهة الطلب المحلي . ستواجه الدول العربية عقبات التعرفة الجمركية وغير التعرفة من مختلف الأشكال على صادراتها الزراعية للدول المتقدمة .

استنادا" الى (١٩٨٨) Islam، فان معدل الضريبة التي واجهت الدول النامية المصدرة خلال عام ١٩٨٣ كانت ٥,٥٪ للسلع الغذائية و٠,٥٪ للمواد الزراعية الخام مقارنة ب ٢,٧٪ لكل السلع .

ان تخفيض معدلات الضريبة لاعضاء الاتفاقية يمكن ان تؤثر على المستوى المعاشي العام في سورية اذا أصبحت عضوا" ، مما يؤدي الى زيادة العجز في الميزانية ولكن هذا العجز يمكن تعويضه بازالة الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعي . يتوقع أيضا" ان دعم الصادرات سوف يتأثر في المدى القصير لأنه يتوقع ان تنخفض المنافسة في السوق العالمية .

يدرك صانعو السياسة الزراعية في سورية الأهمية النسبية لنظام الغات في التعامل مع السلع الزراعية التجارية ، وكذلك الحاجة لسياسة زراعية تلائم تماما" النظام التجاري الجديد بالرغم من ان منهج المفاوضات التجاري يبقى تحديا" بحد ذاته .

لما كانت سورية تتبع منهجا" اصلاحيا" لبرامج السياسة الزراعية ، فانه اذا أصبحت سورية عضوا" في اتفاقيات الغات سوف تملك القرصة لتنويع وتطوير سلع زراعية جديدة للتصدير وتقلل من آثار عدم التأكيد بالوصول الى أسواق جديدة . وسوف تؤدي الكفاءة الانتاجية في القطاع الزراعي الى آثار ايجابية في القطاع الزراعي وكذلك في القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يؤثر على الاقتصاد الوطني بشكل عام .

يشير (١٩٩٠) Batiste الى ان فرض القيود على التجارة الخارجية يؤثر على الأسعار النسبية وحوافز الانتاج بطريقتين :

الأولى من خلال الأثر العائد لفرق الأسعار على الأسعار المحلية للسلع التجارية ، والثانية من خلال التأثير على أسعار الصرف الفعلية والتي تؤثر بدورها على الأسعار المحلية للسلع التجارية مقارنة بالسلع المحلية (المستهلكة محليا") .

وتمشيا" مع ظروف الغات ، فان السياسة السعرية الحالية موجهة للحفاظ على أقل عدد ممكن من السلع التي تعتبر أسعارها مدعومة لتخفيف العبء الاداري وتحقيق سياسة سعرية عادلة . وكلما كان عدد السلع التي تتلقى أسعارها دعما" قليلة ، كلما كانت زيادة السعر النسبي لأي سلعة فردية أكثر ، وكلما قل التدخل والتعقيد مع أسواق السلع الأخرى.

يجب الاشارة الى ان المزارعين الصغار في المدى القصير يجب ان يحصلوا على الدعم الحكومي لانتاج المحاصيل الاستراتيجية لتشجيعهم استخدام الموارد المتاحة بكفاءة أكبر وكذلك تحفيزهم تبني الحزمة التكونولوجية اللازمة .

ستؤدي العقبات الناتجة عن التعرفة وغير التعرفة في الدول النامية الى زيادة الانتاج المحلي وتخفيض الاستهلاك المحلي ، ولذلك فان أسعار السلع الزراعية يتوقع ان ترتفع في السوق السوري نتيجة لازالة الدعم عن الانتاج من جهة ولزيادة الأسعار العالمية من جهة اخرى .

سجلت الأسعار الرسمية والهوامش الربحية ارتفاعا" ملحوظا" اعتبارا" من موسم ١٩٨٨ ، وقد استخدمت الهوامش الربحية لزيادة انتاج المحاصيل الرئيسية وزيادة منافستها مع المحاصيل الأخرى . ونتيجة للتخلص من سياسة التوريد الاجباري حتى بالنسبة للمحاصيل الرئيسية ، فقد استخدمت الأسعار كأداة توجيهية لتسليم وتوريد الانتاج الزراعي للمحاصيل الرئيسية الى الجهات الرسمية وكذلك تم اعتماد واستخدام الأسعار العالمية لتحديد الهوامش الربحية للمزارعين . ومنذ عام ١٩٩٣ تم الغاء سياسة أسعار الدعم كليا" تمشيا" مع الظروف الاقتصادية الجديدة .

ولذلك يمكن الاستنتاج بأن الاصلاحات الهيكلية للسياسات الزراعية في سورية سوف تشجع الانتاج المحلي وتزيد الصادرات وتقلل من الواردات .

وبالرغم من أن سياسات سعر الصرف ليست من اهتمامات اتفاقيات الغات ، فان الحكومة السورية ادخلت اصلاحات الى سياسات سعر الصرف وتعمل باتجاه تبني مفهوم " تحت سعر الصرف Under valuation" والذي يشجع التصدير ويلعب دورا" هاما" في العلاقات الناتجة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية ، حيث يوجد ثلاث معدلات صرف في

سورية (١١,٢٥ ل.س ، ٢٢,٦ ل.س ، ٤٢ ل.س) للدولار الأمريكي الواحد بالاضافة الى سعر السوق السوداء .

٦-٣ تحليل مرونات الطلب والعرض :

يمثل الطلب الزائد في الدولة المستوردة الطلب في الدول المصدرة . يمكن ان تقدر مرونة طلب الصادرات مباشرة من علاقات الطلب الزائد بشكل هندسي او معادلات ، ولكن توجد معادلة لقياس مرونة الصادرات والتي توضح اثر مرونات الطلب والعرض وحصة الواردات من المجموع الكلي للطلب والعرض (Shafer, 1982) .

تساعد مرونة طلب الواردات لاي سلعة المنتجين المحليين للاستجابة لتغيرات الأسعار للسلع المستوردة كنتيجة لآثار الغات وتحرير التجارة ، أي ان الكمية المطلوبة محليا" يمكن ان تلبى اما بالانتاج المحلي او بالاستيراد من السوق العالمية .

ويشير Islam (1990) الى ان مرونة طلب الاستيراد في هذا الاطار تتوقف على نسبة الاكتفاء الذاتي لتلك السلعة في تلك الدولة ، وفي الحالة التي تكون فيها كمية الواردات أقل من الانتاج والاستهلاك في تلك الدولة ، عندئذ فان مرونة طلب الواردات تكون مرتفعة .

يوضح الجدول (٨) مرونة طلب الواردات العالمية ، مرونة طلب الواردات العربية ، ومرونة العرض للصادرات العالمية ومرونات المصروف على السلع الغذائية الرئيسية في سورية .

ان المرونات السعرية المقدرة لعرض الصادرات العالمية للسلع الغذائية الرئيسية موجبة ومعنوية وهذا يقتضي ان عرض الصادرات للسلغ الغذائية في السوق العالمية يستجيب الى الحوافز السعرية ولتغيرات أسعار لسوق العالمية . وتشير الحقيقة الى ان السلع الغذائية الرئيسية مثل اللحوم الحمراء والزيوت النباتية أكثر استجابة من السلع الزراعية مما يشجع الدول النامية والتي تملك الاهتمام والامكانية على زيادة الانتاج وتصدير تلك السلع (اللحوم، الزيوت النباتية والسكر) بشكل كبير.

يجب الاشارة الى ان تقدير مرونات عرض الصادرات والواردات يعتبر هاما" لتقييم آثار تحرير التجارة.

تتراوح مرونة طلب الواردات العالمية للسلع الغذائية بين ١,١٣ للسكر و ٤,٨ بالنسبة الى لحم الدواجن بينما تراوحت مرونة طلب الواردات العربية بين ٠,٤١ للحم و١,٣ للزبدة (الجدول ٨).

بالنسبة للحوم ومشتقات الألبان ، فإن الدول العربية لا تنافس كثيرا" في التجارة الدولية ولذلك فان تحرير التجارة يمكن ان يؤخذ بالحسبان لدرجة عالية وبمعدل سريع دون ان يكون له آثارا" سلبية على الصادرات والانتاج في الدول الصناعية . بلغت مرونة العرض السعرية للتصدير المقدرة للفواكه (-٠,٤) وللخضراوات (٠,٠٧) في الدول النامية وذلك حسب تقديرات (١٩٩٠) Islam . لقد تم الافتراض ان تكون مرونة التصدير كبيرة على أساس ان الصادرات تمثل حصة صغيرة من الانتاج المحلي الكلي .

يوضح الجدول (٩) مرونات الدخل (المصروف) في سورية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١ ، وقد استخدمت المرونات لوصف تغيرات عادات الشراء عند زيادة مستوى الدخل الحقيقي ، فمثلا" يملك القمح مرونة مصروف بلغت (٠,٢٣) بينما بلغت مرونة مصروف لحم الدواجن (١,٠٥) ، وهذا يعني ان استهلاك القمح سوف يزيد فقط بمقدار ٠,٢٣٪ اذا زاد المصروف الكلي بمقدار ١٪ بينما يزيد استهلاك لحوم الدواجن بمقدار ١,٠٥٪ عند زيادة الدخل بمقدار ١٪ . يفضل الناس لحوم الدواجن ولحوم الأغنام على القمح او الخبز بزيادة الدخل ، وعند زيادة الدخل فوق حد الكفاف ، ينزع الناس لاستهلاك كميات أقل من الحبوب والمواد النشوية ومزيدا" من اللحوم ومشتقات الألبان والبيض . يفيد تقدير مرونة العرض السعرية للاجابة على السؤالين :

هل يمكن للحكومة زيادة الانتاج وكيف يتمكن صانعو السياسة الزراعية من معرفة مستوى سعر الدعم اللازم .

تتطلب مرونة العرض السعرية الكبيرة قليلا" من سعر الدعم للحصول على أثر كبير لزيادة الانتاج . ليست المرونة هي الغاية بحد ذاتها بل معرفة آلية معالجة الأسعار على ضوء تقديرات المرونات . يوضح الجدول (٩) مرونات العرض والمصاريف .

يتوقع للمنتجات الزراعية مثل القمح ، الحمص ، الفواكه والخضراوات والقطن آثارا" اقتصادية هامة في مجال السوق العالمية لأن طلب الاستيراد على تلك السلع هو طلب متنامي في الدول النامية ذات الدخل المرتفع وفي الدول المتقدمة .

ومن أجل الحصول على أسواق جديدة وزيادة الحصة في سوق الصادرات العالمية ، يتوجب على الدول العربية بما فيها سورية تقوية موقعها التنافسي بتخفيض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات عن طريق الخدمات الارشادية والتدريب على مستوى المزارع مع الاشارة الى ان تشجيع التجارة البينية بين الدول النامية قد يساعد بشكل كبير في زيادة الانتاج الزراعي .

التوصيات :

١. اعطاء الأولوية لزيادة الاستثمارات الزراعية وتحسين وتطوير النظم البحثية لزيادة الانتاجية الزراعية للمحاصيل الرئيسية (الحبوب ، الأعلاف ، زيت البذور...) .

٢. اتخاذ الاجراءات الضرورية لتقوية ودعم السوق العربية المشتركة وتقوية التعاون العربي في مجال تخفيض التعرفة الجمركية ، واعفاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية .

٣. تبني سياسة تسويقية عربية للحفاظ على مخزون من السلع الغذائية الرئيسية تجنبا" للحوادث غير المتوقعة في الأسواق العالمية

٤. تسريع وتيرة الاصلاحات المؤسساتية والتي تسهل عملية التبني التكنولوجي (برامج بحثية ، ارشادية ، نظم توزيع مستلزمات الانتاج) .

٥. اتخاذ التدابير لتطوير ميكانيكية تسويقية ذات كفاءة عالية (تسويق محلي وخارجي) .

٦. تحسين وتقوية العلاقات التجارية مع الدول النامية والمتقدمة .